



إلى السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: الطرد التعسفي الجماعي لعمال الحراسة الخاصة وتهديد السلم الاجتماعي.

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

السيد الوزير المحترم

في ظل تنامي مظاهر الهشاشة في سوق الشغل، وتفاقم أوضاع فئة أعوان الحراسة الخاصة، تفاجأت الأوساط العمالية بطرد تعسفي جماعي طال 76 عاملاً من العاملين بمواقع اتصالات المغرب، موزعين على أقاليم تارودانت، اشتوكة آيت باها، كلميم وطانة، وهو ما أدى إلى تشريد 76 أسرة وضرب استقرارها الاجتماعي والاقتصادي.

ويأتي هذا الإجراء في خرق واضح لمقتضيات مدونة الشغل، وفي سياق يتسم بضعف المراقبة واستمرار إفلات عدد من الشركات من المساءلة، مما يطرح تساؤلات جدية حول مدى احترام القانون وحماية الحقوق الأساسية للشغيلة.

كما أن استمرار مثل هذه الممارسات من شأنه أن يقوض السلم الاجتماعي ويؤجج الاحتقان، خاصة في ظل تكرار حالات الطرد التعسفي والتأخر في صرف الأجور وعدم احترام الحد الأدنى للأجور والتعويض عن الساعات الإضافية.

بناءً عليه، نسألكم السيد الوزير عن:

1. الإجراءات المستعجلة التي ستتخذها وزارتك لإنصاف العمال المطرودين وضمان إرجاعهم إلى عملهم؟

2. التدابير الرقابية والزجرية التي تعتمدون اتخاذها في حق الشركات المخالفة لمقتضيات مدونة الشغل؟

3. دور مفتشية الشغل في هذه النازلة، وأسباب عدم تدخلها لوقف هذه الخروقات؟

4. الإجراءات الكفيلة بحماية السلم الاجتماعي ووضع حد لفوضى الصفقات التي تتم على حساب حقوق العمال؟

وتقبلوا السيد الوزير فائق التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

الكرش خليهن

